في ضوء البرنامج الانتخابي لرئيس الجمهورية

14 أكتوبر تبحث في معرفة آليات التخفيف من الفقر والحد من البطالة

سعت وتسعى بلادنا إلى وضع المعالجات للتخفيف من الفقر الذي تعانيه من خلال تنفيذ برنامج الاصلاح المالي والإداري والاقتصادي الذي تتبناه الحكومة منذ عام ١٩٩٦م حيث قامت بإنشاء شبكة الأمان الاجتماعي تنفيذاً للبرنامج الانتخابي لفخامة الأخ الرئيس/ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية والذي يشمل العديد من الاتجاهات المتعلقة برفع المفستوى المعيشي وتحسين الوضع الاقتصادي والسياسي حيث كان البرنامج واضحاً فيما يتفعلق بإصلاح آلية العمل في المضمار الاجتماعي."
لمعرفة المزيد عن هذا الموضوع أجرت الصحيفة عدداً من اللقاءات بدأتها مع الأخ/ أيوب أبوبكر مدير عام مكتب الشؤون الاجتماعية والعمل في محافظة عدن الذي استهل حديثه قائلاً:

أيوب أبو بكر

ناصر عليوه

تحقيق : محبوب عبد العزيز / اثمار الوالي

أولاً نرحب بكم وبصحيفة ١٤ اكتوبر هذه الصحيفة التي تتفاعل باستمرار مع الأنشطة التي تقام في مكتب الشؤون الاجتماعية والعمل على مستوى محافظة عدن.

وحقيقة برنامج الرئيس هو برنامج يشمل العديد من الاتجاهات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وأعتقد أن الجانب الاجتماعي جانب مهم جداً باعتباره مرتبطاً مباشرة بفئات كبيرة من أفراد المجتمع ولهذه فإن برنامج الرئيس كان واضحاً تمام الوضوح فيما يتعلق بإصلاح آلية العمل في هذا المضمار الاجتماعي على اعتبار أن وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل هي الجهة التي تشرف على الأنشطة الاجتماعية في عموم محافظات الجمهورية وتعتبر شبكة الأمفان الاجتماعي إحدى الوسائل التي تعمل على التخفيف من الفقر من خلال حملة من البرامج مثل صندوق الرعاية الاجتماعية برنامج الاقراض دور منظمات المجتمع المدني في المساهمة بتقديم القروض للمشاريع الصغيرة هناك جملة من البرامج أيضاً فيما يتعلق بتقديم المساعدات للأسر الفقيرة حيث بلغ عدد المستفيدين في محافظة عدن حتى نهاية سبتمبر ٢٠٠٦م حوالي ٣٣ ألف أسرة موزعة على مديريات المحافظة وبمبلغ اجمالي يقدر بـ ٥٥٤ مليون ريال هذه المبالغ توزع من خلال مكاتب البريد وتستفيد منها هذه الأسر وهناك اتجاه وفقاً لتوجهات فخامة الرئيس للبرنامج الانتخابي بأن يتم تحويل هذه الأسر المستفيدة من الدعم إلى أسر تتنيف مشاريع صغيرة وهناك اجراءات قد تمت من سابق بتمويل من الاتحاد الأوروبي وعقدت عدة ورش عمل وبرامج تدريبية للأسر سواء أكانت من خلال بعض الجمعيات والمنظمات على مستوى محافظة عدن ونجحت هذه التجربة على مستوى المحافظة بأننا كيف نقوم بتدريب هذه الأسر على بعض الحرف مثل صيانة الموبايلات (اجهزة الهاتف المحمول) وإعداد صناعة أشباك الصيد والقوارب في الأماكن الساحلية وصناعة البخور بما يسمى بتدبير المنزلي وقد حققنا نجاحاً يؤدي في الأخير إلى انه كيف تتحول الأسرة من أسرة تتلقى مساعدات إلى أسرة ممكن نقدم لها قرضاً معيناً وبالتالي تتبنى مشروعاً صغيراً، أنتم سمعتم من خلال زيارة الرئيس الأخيرة قبل الانتخابات إلى جمهورية الصين وهناك مبالغ رصدت للمشاريع الصغيرة واعتقد أنه في برنامج الرئيس هذه هي أبرز نقطة يمكن التركيز عليها بأنه في هناك اتجاه لإقامة مشاريع صغيرة وهذا بالتالي سيساعد على التخفيف من الفقر.

وهناك من يعتقد بأن الدولة يمكن أن توفر وظيفة لكل فرد وهذه رؤية قديمة فالاعتماد على الدولة في التوظيف وفي الانتظار لفرصة توظيف قادمة ينبغي أن نجد الكثير من الأساليب والطرق التي تؤدي إلى التخفيف من البطالة وبالذات من هذا المدخل من مدخل توفير مشاريع صغيرة من خلال بعض القروض وهذه نقطة مهمة جداً يجب أن تعقد ورش عمل مابين الجهات ذات العلاقة لتوضيح هذه الرؤية فخامة رئيس الجمهورية لتخفيف من الفقر من خلال بعض المشاريع والقروض الصغيرة.

انعطاف كبير

وأضاف أيوب أبوبكر قائلاً: نحن في انتظار العديد من المشاريع وفخامة الرئيس عندما كان في محافظة عدن في ملعب ٢٢ مايو أعلن أن عدنا سوف تشهد انعطافاً كبيراً اعتباراً من عام ٢٠٠٧م أولاً من حيث تشغيل المحطة الخاصة بالغاز الطبيعي والتي لها أرتباط مباشر بتحريك المنطقة الحرة في محافظة عدن لان هناك مشاريع عديدة في المنطقة الحرة هي الآن تكاد تكون متوقفة بسبب الطاقة لأن الطاقة هي المشكلة الرئيسية بالنسبة للعديد من المصانع التحويلية التي يمكن أن تقام في المنطقة الحرة فأي منطقة حرة لا تتوفر فيها طاقة كهربائية غير ناجحة ومع تصريح الرئيس أعتقد أنه سوف تتفاعل أو سوف تتحرك هذه المشكلة المعقدة فيما يتعلق بالطاقة وبالتالي سوف تتحرك المشاريع في المنطقة الحرة أو على مستوى محافظة عدن بشكل عام بالتالي هذا سوف يكون مرتبطاً ارتباطاً مباشراً في التخفيف من البطالة نحن في مكتب الشؤون الاجتماعية والعمل لدينا مكتب للتشغيل وهذا المكتب يقوم بتسجيل أي طالب للعمل في القطاع الخاص أي خريج عندما يتخرج يأتي بشهاداته في ملفه الخاص للبحث عن فرصة عمل في القطاع الخاص ونقوم بتسجيله وأخذ بياناته كاملة ونقوم بعدها بالتوصل مع بعض الشركات الاستثمارية التي تقدم لنا بعض الطلبات فيما يتعلق باستيعاب العمالة في القطاع الخاص نحن نمدها بالبيانات سواء كان من خلال الأسماء أو عناوين هؤلاء المسجلين وبالتالي يتم التواصل معهم واستيعابهم ويتم تقييدهم تقييداً نهائياً لدينا في المكتب وحقيقة النسبة لازالت بسيطة ,

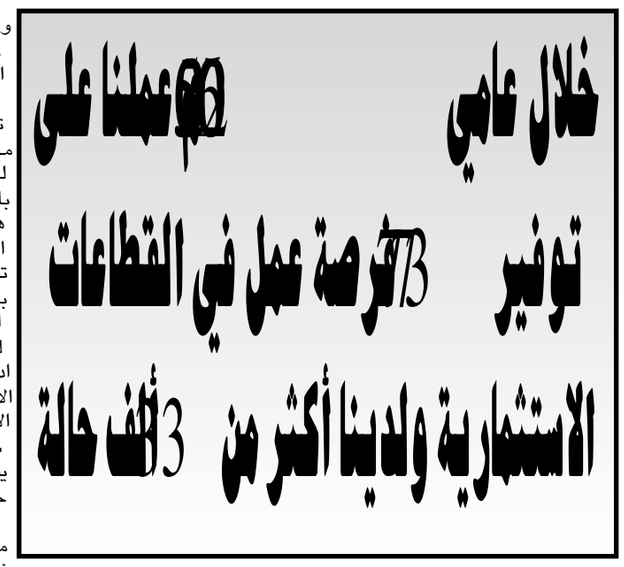

مقارنة مع المشاريع المقامة ولكن أنا أعطيكم نموذجاً مثلاً هايبر ماركت اللولو المتواجد في عدن هذا استوعبت أكثر من (٢٥٠) من الأيادي العاملة اليمنية من الشباب والشابات فما بالك لو كان هناك عدد من المنشآت من هذا النوع ستبدأ البطالة تتقلص فمتى ما تحركت المشاريع سواء كانت في المنطقة الحرة أو خارج المنطقة الحرة سنجد بأنه قد خفت نسبة البطالة، فمكتبنا يشرف على توزيع العاملين في القطاع الخاص، ففي عام ٢٠٠٥م بلغ عدد المسجلين لدينا في المكتب حوالي ٢٠٠٠ شخص تم تشغيل ٤٢٤ منهم فوبلغ عدد المشغلين من قبل المنشآت حوالي ٨٠٠ عامل الإجمالي حوالي (١٢٢٤) عاملاً، ولا يوجد لدينا أي مفعايير محددة بالنسبة للمقيدين في القطاع الخاص فلا يوجد هناك نظام مفاضلة في القطاع الخاص ولكن حسب طلب الجهة المعنية لدينا نوفر التخصصات المطلوبة.

ولدينا مصنع للسكر مصنعان للحديد الصلب احدهما في البريقة والآخر في منطقة العريش وسوف تمتص عدداً كبيراً من العمالة وبالتالي سيساعد على التخفيف من البطالة.

اتساع رقعة المساعدات

وتوجهنا إلى مكتب صندوق الرعاية الاجتماعية والتقينا بمديره العام الأخ/ ناصر علي عليوة الذي رحب بنا وأجاب عن الاسئلة التي وجهت إليه على النحو التالي:

سألنا عن طبيعة نشاط الصندوق واختصاصاته؟

فكانت الاجابة : نشاط الصندوق واختصاصاته هي البحث عن الاسر الفقيرة التي ليس لديها أي مصدر للدخل وصرف الاعانات والمساعدات المادية والعينية ضمن شبكة الامان الاجتماعي التي انشأتها الدولة للتخفيف من وطأة الفقر وآثاره على الفئات الفقيرة وغيرها الذين يتعرضون لظروف طارئة تلجئهم الى الحاجة والعوز.

س / ما هي الآلية التي يتبعها الصندوق للوصول الى الفئات المستحقة؟

– الآلية التي يتبعها الصندوق في الوصول الى الفئات المستحقة للمساعدة تتم اولا عبر لجان الشؤون الاجتماعية في المجالس المحلية في المديريات بواسطة تعبئة استمارة الحصر والمفاضلة اعدت خصيصا لهذا الغرض حيث يقوم اعضاء هذه اللجان بحصر الحالات الاكثر فقر في الاحياء والمناطق السكنية في المديريات باعتبار ان اعضاء لجان الشؤون الاجتماعية في المجالس المحلية هم اقرب الناس الى هذه الفئات ويعرفون من هم اكثر الناس فقرا. ثم ترفع هذه الاستمارة الى مكاتب الصندوق في المديريات للمراجعة والترميز وادخالها الي الحاسب الآلي حيث تتم عملية المفاضلة لهذه الفئات آليا.

بعد عملية الحصر والمفاضلة تحال كشوفات المفاضلة آليا الى مكاتب الصندوق في المديريات ليقوم الباحثون والباحثات بالنزول الديداني الى اماكن سكن هذه الحالات للتأكد من مدى استحقاقها للمساعدة. بعدها يتم تعبئة استمارة خاصة (استمارة بحث اجتماعي ميداني) لكل اسرة ثبت استحقاقها وفقا للقانون وآخر مرحلة هي مرحلة ادخال استمارات البحث الاجتماعي الميداني في الحاسب الآلي ليتم اعتمادها آليا ايضا.

س / كم بلغ عدد الحالات التي يقوم الصندوق برفع الاعانات لها حتى عام ٢٠٠٦م.

– بلغ عدد الحالات المستفيدة من صندوق الرعاية الاجتماعية في عدن حوالى (٢٣ر٢٤٥) حالة بمبلغ سنوي (٥٤٤ر٥١٧ر٤٠٠) ريال سنويا.

س / ما هي الصعوبات والهموم التي تواجهكم؟

– بالنسبة للصعوبات التي نواجهها تتمثل في التنقل المستمر لسكن بعض الحالات المستفيدة من مديريات الى اخرى دون الرجوع الينا او ابلاغنا عن تغيير السكن عندما يتم النزول الميداني لتتبع هذه الحالات لم نجدها على العنوان المسجل لدينا كونها قد غيرت سكنها ولهذا يكون صعب علينا الوصول اليها واخذ البيانات عنها.

س / كيف تخططون لتنفيذ برنامج الرئيس الانتخابي فيما يخص مكافحة الفقر؟

– نحن نقوم بتنفيذ برنامج مكافحة الفقر ضمن شبكة الامان الاجتماعي.

وبحسب الخطط المنزلة من المركز الرئيسي حول هذا البرنامج ومن خلال عمليات البحث الميداني للحالات الفقيرة الجديدة سنويا وصرف الاعانات والمساعدات للاسر الفقيرة والتخفيف من وطأة الفقر.

س / ما هي خطة عملكم للمرحلة القادمة؟

– لدينا خطة طموحة للاعوام القادمة تتمثل في بحث حالت فقيرة جديدة من الاسر الاكثر فقرا والتخفيف من معاناتها واعفاء ابناء هذه الاسر الفقيرة من الرسوم الصحية والرسوم المدرسية. كما اننا اتجهنا في خطتنا الى برنامج التأهيل والتدريب للاسر المستفيدة من الصندوق وخصوصا الاسر القادرة وابناء هذه الاسر على التأهيل والتدريب من خلال عقد دورات خاصة لتدريبهم في عدة تخصصات بحيث تصبح هذه الاسر منتجة تعتمد على النفس بدلا من الاعتماد على الآخرين ومن تلقي المساعدات كما انه بعد التدريب تصرف قروض ميسرة لهؤلاء ليقوموا بمشاريع صغيرة تعود بالفائدة على هذه الاسر.

كما ان الصندوق على مستوى الوطن اليمني سيرفع مقدار الاعانات التي تصرف للاسر الفقيرة بنسبة ٥٠٪ اعتبارا من بداية عام ٢٠٠٧م.

بالاضافة الى برنامج التأهيل والتدريب للكادر الوظيفي في الصندوق في مختلف التخصصات العلمية للرفع من مستواهم العلمي حسب خطة الفرع السنوية.

س / هل تعتقدون ان برنامج مكافحة الفقر حقق النجاحات المطلوبة؟

– نعم حقق برنامج مكافحة الفقر نجاحات كبيرة وذلك من خلال زيادة عدد الحالات المستفيدة من الصندوق ومن خلال برنامج التأهيل والتدريب للأسر المستفيدة ومنحه القروض الميسرة للقيام بمشاريع صغيرة منتجة تعتمر عليها هذه الأسر وذلك كله يؤدي الى التخفيف من وطأة الفقر ومكافحة كما ان نسبة الزيادة للمساعدات التي ستصرف من بداية عام ٢٠٠٦م نسبة ٥٠٪ ستؤدي فعلا إلى مكافحة الفقر.

فقر كان عدد المستفيدين عند إنشاء الصندوق في عام ١٩٩٧م (٣١٩٧) حالة وحاليا بلغ عدد الحالات حتى نهاية عام ٢٠٠٦م (٣٣٢٤٥) بمبلغ سنوي (٥٤٤ر٥١٧ر٤٠٠) ريال. وتم إنشاء الصندوق في عام ١٩٩٧م استنادا للقانون يقم (٣١) لعام ١٩٩٦م.

إسهام القطاع الخاص

وتتحمل الهيئة العامة للاستثمار جزءا لأبأس به من عبء ايجاد فرص عمل محلية في المشاريع الاستثمارية التابعة للقطاع الخاص وهي تمتص نسبة من البطالة المتزايدة عن حاجة السوق.

وأوضحت إحصائية صادرة عن فرع مكتب الهيئة في محافظة عدن أن عده اقرارت المشاريع التي تم تسجيلها خلال الفترة من يناير وحتى أكتوبر من الفترة من يناير وحتى أكتوبر من العام الماضي ٢٠٠٥م بلغت خمسة وأربعين إقرارا بقيمة إجمالية ٢٣مليارا و٤٦٣مليونا و ١٧٥الف ريال توزعت على القطاعات التالية :

التعليم مشروع واحد
الخدمات مشروعان
زراعي - حيوان ثلاثة مشاريع
سكني مشروعان
سمكي مشروع واحد
سياحي خمسة عشر مشروعا
صحي سبعة مشاريع
صناعي ثلاثة عشر مشروعا
نقل مشروع واحد

بينما بلغت العمالة المسجلة ١٢٠٥منها ١١٢٢عمالة محلية في حين ان عدد المشروعات ومستواها التنفيذي والتشغيلي من جملة المشاريع المسجلة بلغ ثلاثة عشر مشروعا فقط وقد وفرت هذه المشاريع ٢٤٤ فرصة عمل محلية احتل فيها القطاع الصناعي المركز الأول بعدد ١٨٦ وظيفة تلاها القطاع السمكي ٣٨ عملاً وأخيرا القطاع السياح الذي امن العمل لعدد عشرين كادراً محليا .

أما في العام الحالي فقد انخفض عدد العمالة المسجلة لدى مكتب الاستثمار بعدن ليصل إلى ٨٦٦ حالة منها ٨٣٤ حالة عمالة محلية مقابل تسجيل ٢٣ إقراراً لمشاريع استثمارية بتكلفة ١٣٣,٠٠٠ ٧,٥٣٩. ريال توزعت على النحو الآتي :

قطاع التعليم مشروعان ، قطاع الخدمات مشروع واحد ،القطاع السمكي ثلاثة مشاريع ، القطاع السياحي تسعة مشاريع ، قطاع الصحة ثلاثة مشاريع والقطاع الصناعي خمسة مشاريع .

وذلك خلال الفترة من يناير حتى اكتوبر ٢٠٠٦م تم تنفيذ خمسة مشاريع منها بقيمة ٤,٣٤٨,٢٤٤,٠٠٠. ريال ووفرت هذه مشاريع ٩٣ فرصة عمل محلية منها ٥٥ فرصة في القطاع الصناعي و ٣٨ فرصة عمل في القطاع السياحي وبهذا المقارنة يكون الفارق بين عدد حالات وطلبات العمل المسجلة في مكتب الهيئة العامة للاستثمار بمحافظة عدن خلال عامي ٢٠٠٥- ٢٠٠٦م قد انخفض بعدد ٢٨٨ حالة مسجلة وعدد ١٥١فرصة عمل فعلية .

مسؤولون في مكتب الشؤون الاجتماعية والعمل بمحافظة عدن يؤكدون:

تحريك مشاريع المنطقة الحرة سيؤدي إلى تقليص حجم البطالة

إعلان